تهدف إلى تطوير وتعزيز الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمصنع

شركة مصرية تنفذ مشروع تطوير وتحديث مؤسسة الإسمنت والمصانع التابعة لها

شنيف : تحديث المؤسسة سيخلق فرص عمل جديدة .. وضمن إستراتيجية هي الأولى من نوعها

صنعاء / سبأ:

شرعت شركة مصرية استشارية متخصصة في تنفيذ مشروع تطوير وتحديث الأداء المؤسسي للمؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت والمصانع التابعة لها وتأهيلها للحصول على شهادات الإيزو الدولية.

كما تهدف هذه الخطوة إلى تطوير وتعزيز الكفاءة والقدرة الإنتاجية لمصانع الإسمنت الثلاثة الحكومية التابعة للمؤسسة (باجل، عمران، البرح) حتى تستطيع الاستمرار في هذه الصناعة المهمة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية والخارجية، ومواجهة المنافسة الشديدة من قبل مصانع القطاع الخاص التي أطلق رسمياً اثنان منها العام الجاري ، حيث دشن في عام 2008 أول مصنع وينتظر مصنع رابع التدشين خلال الربع الأخير من 2010م .

مصنع اسمنت

ارتفاع إنتاج الاسمنت في اليمن إلى أكثر من (8) ملايين طن بحلول العام 2011م

وأوضح نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت محمد يحيى شنيف أنه بموجب اتفاقية عقد الخدمات الاستشارية الموقعة أواخر يونيو الماضي بين المؤسسة وشركة «برايس ووتر هاوس كوبرز» المصرية بمبلغ 350 ألف دولار بتمويل ذاتي من المؤسسة، باشرت الشركة الأسبوع الماضي أعمالها بمشروع التطوير والتحديث الذي يستمر 12 شهراً.

ولفت إلى أن تطوير وتحديث المؤسسة يشمل جميع الجوانب تشريعياً وفنياً وإدارياً ومالياً بما فيها المصانع التابعة لها عمران وباجل والبرح وتمهيداً لتأهيلها للحصول على شهادة الايزو الدولية الصادرة من أمريكا وبريطانيا للانطلاق نحو امتيازات صناعية تؤهلها للقدرة التنافسية في مجال التصدير وتلبية الطلب المحلي على هذه المادة.

وأشار إلى أن مشروع التحديث سيعمل على إيجاد نظام مؤسسي فاعل في إطار الأنشطة التكاملية للمؤسسة لتحقيق أداء اقتصادي إنتاجي سليم، وتطوير التشريعات من نظم ولوائح تتناسب ووظائف ومهام المؤسسة في ضوء ما تشهده العملية الصناعية من تطور متواصل.

وسيعمل المشروع على تجويد الأداء الجماعي المتطور وفق المواصفات الصناعية الدولية وتحقيق المنفعة لمنتسبي المؤسسة والمجتمع، وتنمية الموارد البشرية ووضع معايير واضحة لمستويات الأداء الهادفة إلى عدم تداخل الاختصاصات، إلى جانب نشر الوعي بين العاملين في المؤسسة وتأهيلهم لإدارة نظام الجودة الجديد والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وترسيخ ثقافة روح العمل الجماعي المسئول والبعد عن العشوائية.

ويتضمن مشروع تحديث وتطوير مؤسسة الاسمنت كذلك خلق حوافز تشجيعية لمنتسبي المؤسسة وفقاً للتوصيف الوظيفي والاهتمام بالفنيين على وجه الخصوص مع تعزيز روح الإبداع والابتكار، وتحديث العمل الإداري المؤسسي ووضع هيكلية إدارية حديثة تحقق القدرة التنافسية في السوق باتجاه خلق ربحية مالية ووفورات اقتصادية للمؤسسة، وإنشاء قاعدة معلومات حديثة ومتطورة شاملة (آلية - يدوية).

ولفت شنيف إلى أن عملية التحديث والتطوير ستأخذ بعين الاعتبار تجاوز العراقيل والصعوبات التي تواجه تطور عمل المؤسسة ومصانعها في ظل مبدأ التنافس الحر وآلية السوق وارتفاع تكاليف الوقود نتيجة رفع الدعم عن مادتي الديزل والمازوت، واشتداد المنافسة فيما بينها مع دخول مصانع جديدة للاسمنت تابعة للقطاع الخاص اليمني والخليجي إضافة إلى مواكبة التطورات التي تشهدها السوق وكذا رفع كفاءة الصناعات الإسمنتية في اليمن.

وأشار إلى أن مشروع تحديث وتطوير المؤسسة يشمل كذلك تحديث القوانين والتشريعات واللوائح بما يتناسب وحجم المهام الجديدة واتساع السوق وخلق فرص عمل جديدة وإيجاد آليات تسويقية ترقى إلى مستوى المنافسة إضافة إلى تأهيل وتوسعة المصانع القائمة لتغطية احتياجات السوق وكسر الاحتكار والقضاء على السوق السوداء مع الأخذ بعين الاعتبار إفساح المجال للقطاع الخاص للمساهمة عبر الاكتتاب العام في رأسمال المؤسسة.

وبين نائب رئيس مجلس الإدارة أن مشروع إعادة هيكلة مؤسسة الاسمنت يستهدف أيضا تطوير عملية البيع وفقا لآليات السوق وتطوير عمليات الإنتاج وخلق إدارة حديثة كفؤة تتعامل بشكل اقتصادي مع الواقع وتواجه الأزمات باقتدار وتضع حداً للاختلالات القائمة في آليات المبيعات بالمصانع الحكومية الثلاثة.

ولفت إلى أن الحصول على نصيب من السوق محليا وخارجيا مرتبط بالقدرة على التطوير والجودة والسعر المنافس وكذا التسويق القائم على التنويع،ما يجعل من مشروع تحديث مصانع الاسمنت الحكومية أمراً في غاية الأهمية في الوقت الراهن .

وتدير المؤسسة اليمنية لصناعة الاسمنت ثلاثة مصانع مملوكة بالكامل للدولة لإنتاج الاسمنت حاليا باليمن وهي (مصنع عمران في عمران، البرح في تعز، باجل في الحديدة « ويبلغ إنتاجها حالياً من الاسمنت حوالي مليونين و250 ألف طن سنويا، إضافة إلى ثلاثة مصانع للاسمنت للقطاع الخاص المحلي والسعودي والخليجي تبلغ كلفتها نحو 730 مليون دولار وبطاقة إنتاجية تصل إلى أربعة ملايين و180 ألف طن سنويا.

وتستعد الشركة السعودية اليمنية للاسمنت لإطلاق مصنعها «اسمنت باتيس» في محافظة أبين في سبتمبر القادم كرابع مصنع للقطاع الخاص السعودي اليمني بكلفة 250 مليون دولار بطاقة إنتاجية تبلغ مليوناً و600 ألف طن سنويا.

وأكد شنيف أن المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت مستوعبة التحديات والصعوبات التي تواجه مصانعها في ظل التنافس مع مصانع القطاع الخاص لهذا شرعت في تنفيذ مشاريع التطوير والتحديث ضمن إستراتيجية جديدة هي الأولى من نوعها أطلقتها المؤسسة مطلع العام 2007م بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة لتوسيع وزيادة الطاقة الإنتاجية من الاسمنت من خلال تطوير المصانع الحكومية، بما يسهم في الحد من مواجهة الأزمات الطارئة لهذه الصناعة المهمة.

ولفت بهذا الخصوص إلى أن شركة «اسمك» الصينية المتخصصة تنفذ حالياً مشروع الأعمال الإنشائية والتطويرية لتوسعة وتحديث مصنع اسمنت باجل في محافظة الحديدة بكلفة 113 مليون دولار .

ويهدف المشروع الذي بدأ تنفيذه في سبتمبر من العام الماضي ويستمر 28 شهرا إلى رفع الطاقة الإنتاجية للمصنع إلى مليون ومائة ألف طن في السنة، حيث ستبلغ الطاقة الإنتاجية للخط الجديد حوالي 850 ألف طن سنوياً من خام «الكلينكر» الاسمنت البورتلاندي وفقا للمواصفات العالمية والعربية واليمنية.

وفي حين تبلغ طاقة الخط القديم الإنتاجية نحو 170 ألف طن سنوياً ستعمل الشركة الصينية على تطويره ورفع إنتاجه إلى 250 ألف طن سنويا، بعد ان أجريت الدراسات لتحويله من الطريقة الرطبة إلى الطريقة القديمة لإنتاج الإسمنت الأبيض وسيكون أول مصنع من نوعه في اليمن ينتج نحو 50 ألف طن نوع «اسمنت أبيض» مقاوم للسولفات والأملاح فيما ستكون الكمية الباقية المقدرة بـ 200 ألف طن من اسمنت خام الكلينكر الاسمنت البورتلاندي.

وأشار إلى أهمية المشروع في تغطية الاستهلاك المحلي لمادة الاسمنت وإمكانية التصدير إلى دول الجوار، إلى جانب العمل على سد العجز الحاصل لمادة الاسمنت التي يتم تغطيته عن طريق الاستيراد من الخارج وتوفير ملايين الدولارات جراء الاستيراد، وسيساهم في استيعاب عمالة محلية جديدة تقدر بحوالي 500 عامل ورفد خزينة الدولة بعوائد أكبر وزيادة البناء والأعمار.

وقال شنيف « إن مصنع اسمنت عمران كان ينتج 500 ألف طن سنوياً، وتم توسعته وبدء الإنتاج في أواخر سبتمبر 2007م، بطاقة إضافية مليون طن سنوياً، إضافة إلى الخط السابق، ليصبح الإنتاج الكلي للمصنع بعد التوسعة مليوناً و500 ألف طن سنوياً».

وأضاف « طاقة مصنع البرح الإنتاجية الحالية 500 ألف طن سنوياً، ونحن الآن بصدد استكمال الإجراءات القانونية لتوسعته مستقبلاً، بحيث يبدأ الإنتاج للتوسعة الجديدة في عام 2013م، بطاقة إضافية مليون طن سنوياً، بمعنى أن المصانع الحالية التي تنتج الاسمنت «عمران، البرح، باجل» يصل إنتاجها إلى مليونين ومائتين وخمسين ألف طن سنوياً، وفي حالة التوسعة ستزيد بحسب ما ذكر».

وحول اتجاه المؤسسة لإدخال منظومة إحراق الفحم الحجري لتوليد الطاقة والإنتاج بدلاً عن المشتقات النفطية في مصانع الاسمنت التي تديرها قال شنيف «إن المؤسسة وقعت أيضا مع شركة اسمك الصينية على اتفاقية ثانية بمبلغ 16 مليون دولار لإنشاء منظومة متكاملة لإحراق الفحم الحجري كوقود لتوليد الطاقة الكهربائية في مصنع اسمنت باجل في خطوة أولى تهدف إلى استخدام طاقة بديلة بأقل كلفة ممكنة، من خلال استخدام الفحم الحجري بدلاً من المازوت في عملية الإحراق في الأفران».

وبين أن هذه الخطوة من شأنها تخفيف استهلاك الطاقة بنسبة 30 بالمائة خاصة انه تم استكمال الدراسة الفنية لذلك، بالإضافة إلى أن استخدام الفحم الحجري بدلا من المازوت سيخفف من كلفة الإنتاج بنسبة تصل إلى نحو 60 في المائة, كما أن العمل بهذا النظام سيجنب المؤسسة كثيرا من المشاكل التي كانت تعترضها سابقا بسبب انعدام المازوت وارتفاع أسعاره.

وأشار شنيف إلى أن مؤسسة الاسمنت بصدد الانتهاء قريباً من إجراء دراسة ميدانية في عدد من محافظات الجمهورية لمعرفة تواجد الفحم الحجري التي أظهرت نتائجها الأولية مؤشرات إيجابية على وجوده في عدد من المناطق ما يسهم في الشروع بتنفيذ مشروع استخدام الفحم الحجري في مصنعي اسمنت عمران والبرح في الفترة القادمة من خلال طرح مناقصة عامة لإدخال منظومة إحراق الفحم الحجري في المصنعين عقب استكمال الدراسات الخاصة بذلك.

وأكد نائب رئيس المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الاسمنت أن مستقبل صناعة الاسمنت في اليمن واعد خاصة أن خامات الاسمنت تتوفر بكميات اقتصادية ونوعيات جيدة في عدد من مناطق الجمهورية، والمأمول من القطاع الخاص أن يستثمر في هذا القطاع خاصة خلال السنوات الأربع المقبلة.

وقال « إذا ما تم تشغيل المصانع الحالية التي أخذت تصاريح لإقامة مصانع، وبدأ إنتاجها كما هو مخطط له، فيمكن لنا أن نلبي احتياجات السوق المحلية بشكل كامل، وبدء مرحلة التصدير، إلى الدول المجاورة، وخاصة القرن الأفريقي».

وتوقع شنيف ارتفاع إنتاج الإسمنت في اليمن إلى أكثر من ثمانية ملايين طن بحلول العام 2011م في ظل دخول مصانع القطاع الخاص الأربعة مرحلة التشغيل التي بدأ ثلاثة منها الإنتاج وسيبدأ المصنع الرابع الإنتاج في الربع الأخير من العام الجاري 2010م.

في مأدبة إفطار نظمتها اللجنة النقابية

تكريم عدد من عمال وموظفي مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن

من فعاليات مأدبة افطار وعشاء عمال وموظفي مطابع الكتاب المدرسي

عدن / ناصر محمد عبدالله:
تصوير / عبد القادر بن عبد لقادر:

برعاية الأخ الدكتور /عبدالله أبو حورية المدير العام التنفيذي للمؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي أقامت اللجنة النقابية لعمال وموظفي مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن مأدبة إفطار وعشاء رمضانية مساء يوم أمس بحضور الإخوة أحمد حامد لملس مدير عام مديرية المنصورة ، الدكتور محمد عمر با سليم، عثمان كاكو نائب رئيس اتحاد نقابات عمال الجمهورية ، أحمد صالح محمد عضو المكتب التنفيذي للنقابة العامة للخدمات العامة ونجيب يابلي مدير إدارة الدراسات والبحوث بالغرفة التجارية بمحافظة عدن وجمع كبير من الضيوف والعمال.

وخلال المأدبة والأمسية الرمضانية ألقى الأخ الدكتور محمد عمر با سليم مدير مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن كلمة شكر فيها اللجنة النقابية على تنظيمها هذا الحفل متمنياً أن يصبح تقليداً ينظم كل عام.

وأشاد في كلمته بالجهود المتفانية والمخلصة التي تبذل من قبل كافة موظفي وعمال المطابع في سبيل تنفيذ خطة العمل بمستوى كبير في الإنجاز والنوعية وحيا بشكل خاص الأخ وليد محمد صلح الخميسي المدير الفني للمطابع الذي شرف المؤسسة ونفسه وأحرز المركز الأول في كلية العلوم الإدارية بامتياز وتم تكريمه من قبل رئيس الجمهورية.

وتطرق الدكتور محمد با سليم إلى المشروع التطويري لفرع مطابع الكتاب المدرسي بعدن الذي سيشكل نقلة نوعية كبيرة في مجال العمل وفي الوقت نفسه سيسهم في ارتقاء العمل وبجودة عالية ومنافسة أكبر دور الطباعة في العمل خاصة أنه وفي المستقبل القريب سيكون هناك منافسون لنا في مجال طباعة الكتاب المدرسي لذلك يصبح من الضرورة أن نؤكد أننا الأحسن والأفضل.

كما ألقى الأخ / عثمان كاكو نائب رئيس اتحاد عمال الجمهورية كلمة هنأ فيها المكرمين في هذه الأمسية وأشاد بالنجاحات لتي تحققها مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن في مستوى العمل والإنجاز ونوعيته.

وأعلن كاكو في كلمته أن عام 2011 م سيشهد تغييراً وزيادة في أجور كل عمال وموظفي الدولة وبشكل عادل مؤكداً أن الجميع يتطلع إلى المعالجة الشافية للخلل الوظيفي القائم في بلادنا.

كما ألقى الأخ نزار دوعن رئيس الهيئة النقابية لمطابع الكتاب بعدن كلمة رحب فيها بكل الحضور في هذه الأمسية مشيداً بتفاعل مدير المطابع بعدن مع كافة قضايا وحقوق العمال.

وأشار الأخ نزار دوعن في كلمته إلى أن المؤسسة حققت إنجازاً بلغ 85 ٪ من خطة العمل 2010م مؤكداً أن كافة العمال والموظفين سيواصلون عطاءهم وتفانيهم لتحقيق نسبة عالية في إنجاز خطة العمل بالشكل المأمول .

وعقب ذلك تم تكريم عدد من عمال وموظفي مطابع الكتاب المدرسي فرع عدن.

عبر عن إعجابه بما شاهده من قاعات دراسية مزودة بأحدث التجهيزات

رئيس مجلس القضاء الأعلى يفتتح مركز تدريب وتأهيل المحامين في صنعاء

صنعاء/ سبأ:

افتتح رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي مساء أمس مركز التأهيل والتدريب بنقابة المحامين اليمنيين فرع صنعاء.

وقد تعرف رئيس مجلس القضاء من نقيب المحامين اليمنيين عبدالله راجح ومدير المركز محمد عمر على البرامج الدراسية التي سيتم تدريسها في المركز والمتمثلة في علوم الحاسوب واللغة الإنجليزية وعلم الفرائض(المواريث)، إضافة إلى اللغة العربية في مجال النحو والصرف، وعقد الندوات والدورات التخصصية في كافة المجالات القانونية، وتوفير خدمة الانترنت مجانا للمحامين ومكتبة علمية مجهزة بأحدث الوسائل العلمية تتوفر فيها شاشات حديثة لمشاهدة الأفلام التعليمية الخاصة بما تتضمنه المواد التدريسية في المركز.

وبين نقيب المحامين أن المركز يستهدف المحامين وأبناءهم والقضاة وأعضاء النيابة، كما يمنح المركز دبلوم رخصة قيادة الحاسوب من اليونسكو.

وقد عبر القاضي عصام السماوي عن إعجابه بما شاهده من قاعات دراسية مزودة بأحدث التجهيزات في مجال الحاسوب والانترنت واللغة الإنجليزية.

وقال: نحن نشجع مثل هذه الأعمال التي تهتم بالكادر البشري والرقي بمستوى مهنة المحاماة بما يعود على المحامين وعلى العدالة والقضاء بنتائج ايجابية في تقريب العدالة للمواطنين.

وحث القاضي السماوي قيادة نقابة المحامين على بذل مزيد من الاهتمام بالعنصر البشري والعمل على تدريبه وتأهيله، خاصة في مجال استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة من الخدمات التي يقدمها مركز المعلومات بوزارة العدل.

يشار إلى أن نقابة المحامين فرع صنعاء تضم أمانة العاصمة ومحافظات صنعاء، حجة، المحويت، صعدة، عمران، مأرب، والجوف.

في نزول ميداني لـ (صحة البيئة) بلحج

ضبط (35) صنفا من المواد الغذائية التالفة

لحج/ عبدروس نورجي:

تواصل الفرق الميدانية لقسم صحة البيئة بمكتب الأشغال العامة والطرقات بمحافظة لحج نزولها الميداني خلال شهر رمضان المبارك على محلات بيع المواد الغذائية في الحوطة، حيث تم تحرير محاضر ضبط لـ 35 صنفاً من المواد الاستهلاكية غير الصالحة للاستخدام الآدمي.

وأوضح الأخ عبدالله أحمد جميع كبير الاختصاصيين بمكتب صحة البيئة بمحافظة لحج أن الحملات الميدانية تأتي بحسب توجيهات الأخ محسن علي النقيب محافظ لحج بالحفاظ على صحة وأرواح المواطنين من خلال تكثيف الحملات الميدانية والمفاجئة لضبط ومحاسبة كل من يرتكب جرائم تتعلق بصحة المواطنين من التجار والباعة الذين يسوقون المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك الآدمي.

وتمكنت الحملات الميدانية خلال شهر رمضان من ضبط نصف طن من المواد الغذائية التالفة والمنتهية الصلاحية التي تعرض المستهلكين لمخاطر صحية.

واضاف انه تم تحرير محاضر ضبط لـ 35 صنفا من المواد الغذائية المنتهية تمثلت في اللبان والزيت والكسترد والعصائر المعلبة المختلفة وغيرها من المواد الغذائية في عدد من المحلات التجارية تم خزنها لبيعها بسعر مرتفع تحسباً لارتفاع اسعارها.

وأكد ان الحملات الميدانية لمكتب صحة البيئة شملت ايضا أصحاب البسطات حيث ضبطت لديهم مواد غذائية تالفة وكذلك حررت لهم محاضر ضبط تمهيداً لمساءلتهم قانونيا. ووجهت لهم مذكرات تحذير من سحب تراخيص مزاولة مهنة التجارة في حالة تكرارهم تلك المخالفات التي تصل الى مستوى الجرائم المضرة بصحة المواطنين.